

النضال الشعبي من أجل الديمقراطية في مصر^(*)

محمد السيد سعيد

كاتب وصحافي في جريدة «الأهرام»

مقدمة

استقطبت قضية الديمقراطية اهتماماً مبكراً من جانب المصريين بمناسبة ارتباطها بقضية النضال الوطني. فساندت الطبقة الوسطى الريفية المشروع النهضوي الذي طرحه المفكرون الإصلاحيون منذ بداية عقد الستينيات من القرن التاسع عشر، وترجم هذا الدعم الاجتماعي في التصويت للعناصر التقدمية في انتخابات مجلس شورى القوانين أو مجلس شورى النواب عام ١٨٦٦ والانتخابات التالية. وترجم هذا الدعم أيضاً من قبل الطبقات الشعبية والوسطى المصرية على اتساع البلاد في الدعم الواسع الذي حظيت به الثورة العربية ١٨٨١ - ١٨٨٢. وانهار هذا الدعم عندما وقع الاحتلال البريطاني، وانفجرت ثورة ١٩١٩ الوطنية. وبرز الشعب كأحد أطراف المعادلة السياسية في النظام الليبرالي الذي أسسه دستور ١٩٢٣. ولم يقتصر الدعم الشعبي في هذه المرحلة الطويلة على الارتباط بالقضية الوطنية فحسب، بل شمل أيضاً اعتبار الحريات العامة قيمةً مستقلةً بذاتها.

فالوفد الذي كان حزب الأغلبية الشعبية لم يكن أكثر الأحزاب المصرية تشدداً في ما يتعلق بالقضية الوطنية، بل كان موضع منازعة دائمة من جانب قوى أكثر تشدداً مثل الحزب الوطني أو حركة مصر الفتاة، ولكنه امتاز عنها بتوفيره لقدرة أكبر من الاستقامة الديمقراطية. ولم يظهر هذا الدعم في الانتخابات العامة وحدها - والتي كان يفوز فيها الوفد عادة عند توافر شروط النزاهة - وإنما انعكس أيضاً في أشكال المقاومة السياسية المختلفة مثل المظاهرات وحركات المقاطعة والحركات الاجتماعية الأخرى. لقد اكتسبت

(*) في الأصل ورقة قدمت إلى: اللقاء السنوي الخامس عشر لمشروع دراسات الديمقراطية في البلدان العربية تحت عنوان «نحو تعزيز المساعي الديمقراطية في البلدان العربية» والذي عقد في جامعة أكسفورد بتاريخ ٢٧/٨/٢٠٠٥.

الديمقراطية قيمة بذاتها، ليس فقط بالنسبة الى الطبقة الوسطى المدنية والطلاب والمثقفين، بل بالنسبة الى قطاع مهم من الريف وفقراء المدن أيضاً، وقطعاً بالنسبة الى الطبقة العاملة البازغة.

لا بدّ للمرء من أن يدرس أيضاً دينامية التفاعل الشعبي مع قضية الديمقراطية مقارنة بالقضايا الأخرى المدرجة ضمن قائمة الاهتمامات الوطنية. فقد ثارت الأغلبية الساحقة من المصريين للمطالبة بالديمقراطية وعودة الجيش لثكناته في ما يعرف بأزمة آذار/مارس ١٩٥٤. ولكن الدعم الشعبي للديمقراطية انهار تماماً بعد ذلك بسبب هزيمة القوى الديمقراطية في الصراع السياسي داخل النخبة السياسية الجديدة من ناحية، إضافة إلى أن القضية الديمقراطية همّشت بسبب الطابع الضاغط للقضية الوطنية والقومية منذ قيام عبد الناصر بتأميم قناة السويس ومن ثم الغزو الثلاثي لمصر من ناحية أخرى. وما إن كسب الرئيس ناصر المعركة الوطنية سياسياً حتى بدأ سلسلة أخرى من المعارك القومية التي ارتبطت بتفكيك الهيمنة الاستعمارية في المنطقة العربية وإفريقيا، والمعارك الاجتماعية التي تلازمت مع خطط طموحة للتحويل الاقتصادي والتصنيع، حتى وقعت هزيمة عام ١٩٦٧.

لقد أعادت الهزيمة قضية الديمقراطية إلى الصدارة – على الأقل مؤقتاً – بالارتباط مع القضية الوطنية والصراع ضد إسرائيل والولايات المتحدة من ناحية، وكقيمة مستقلة من ناحية أخرى. ووقعت أول معركة من أجل الديمقراطية بعد الهزيمة في مظاهرات العمال والطلاب في شهر شباط/فبراير عام ١٩٦٨، ما اضطر عبد الناصر الى القيام بتننازلات نحو هذه القضية سجّلها في بيان ٣٠ مارس في العام نفسه. إلا أن أقرب أجنحة السلطة إلى قيم الناصرية هزمت في المعركة مع السادات. وقد انتصر السادات جزئياً لأنه استند إلى الدعاية الديمقراطية التي كانت قد عادت لتكتسب قيمة بذاتها في نفوس المصريين. فالمزاج العام والسائد أيد السادات لأنه وعد بالتخلص من أساليب الحكم القديمة، والتي اشتملت على انتهاكات خطيرة للحريات العامة، وحكم القانون. وخلال المرحلة الأولى من حكم السادات وضع دستور ١٩٧١ وهو أفضل من دستور عام ١٩٦٤ إلى حدّ بعيد، كما تحقّقت بعض المكاسب الديمقراطية.

كان الشارع بمعناه الواسع غائباً، بل إنه لم يعد أبداً إلى ساحة الفعل السياسي منذ آذار/مارس ١٩٥٤، ولكن النخبة السياسية والثقافية كانت لا تزال تتمتع بشيء من الحيوية. وانتقل زمام المبادرة من جديد إلى الطلاب والعمال الذين قاموا بسلسلة من المظاهرات والإضرابات السياسية، وبخاصة خلال عامي ١٩٧١ و١٩٧٢. ولكن آخر اقتحام للجماهير للساحة العامة كان مظاهرات الخبز عام ١٩٧٧. ورغم الأهمية السياسية الكبيرة لهذه المظاهرات، فإنها لم تحمل وعياً سياسياً يذكر. لقد خرج الشعب – بالمعنى الواسع – تماماً من مجال السياسة ولم يعد إليه حتى الآن. فالتصويت في الانتخابات العامة نادراً ما يصدر عن موقف سياسي، والمعارضة السياسية المنظمة معزولة بصورة تامة تقريباً عن الجماهير.

أما الحكومة ذاتها فلا تنشئ سوى علاقة بيروقراطية مع الجماهير، ولم تعد تستطيع تعبئتها بالأساليب التقليدية بما فيها المال، حيث ينصرف الناس إلى حال سبيلهم بعدم اكتراث تام بالشأن السياسي، أو بالمعنى الأوسع، بالشأن العام كله.

تحدّد هذه الحقيقة حدود معضلة السياسة الكبرى والأهم في مصر وفجوها، بما فيها بالطبع معضلة التحوّل الديمقراطي. وبينما تلقى هذه الورقة بعض الضوء على حركات الإصلاح الديمقراطي غير الرسمية، فهي تحاول أن تلقى الضوء على أزمته الأكبر، وهي فشلها حتى الآن في إعادة المجتمع إلى حلبة السياسة الديمقراطية.

أولاً: حركات الإصلاح الديمقراطي في مصر اليوم

ما توافر في مصر منذ عام ١٩٥٤ كان مزاجاً سياسياً كانت السلطة السياسية إما تهمله أو تحسب حسابه، ولكنه لم يتبلور أبداً في صورة رأي عام أو ما سمي شارعاً سياسياً: كان الشعب بعد هزيمة حركة الديمقراطية عام ١٩٥٤ قد خرج من فضاء السياسة ولم يعد إليه حتى الآن.

إلا أن أقوى وأهم تطوّر في حقل النضال الديمقراطي تمثل في بروز حركة كفاية في آب/أغسطس عام ٢٠٠٤. وقد لجأت الحركة فور تأسيسها وإصدار بيانها الأول إلى تحدي النظام السياسي القائم بالتظاهر رفضاً لتولي حسني مبارك من حيث المبدأ فترة ولاية خامسة، بعد أن قضى في الحكم أربع فترات رئاسية مدّة كل منها ست سنوات، أي ما مجموعه أربعة وعشرون عاماً، ورفض البديل الذي كانت الشائعات تركّز عليه وهو توريث الحكم لابنه. ورفضت كفاية شعار لا للتمديد ولا للتوريث، وأطلقت حملة شعبية من أجل التغيير بإصدار البيانات والقيام بالمظاهرات والمسيرات. وتواصل هذا التحدي بفعل يومي تقريباً طوال عام ٢٠٠٥ الذي شهد الانتخابات الرئاسية المباشرة والتنافسية الأولى في تاريخ البلاد.

لقد نجحت حركة كفاية في تكثيف الضغط على النظام السياسي لتقديم تنازلات مهمة من أجل الديمقراطية. ففي ٢٦ شباط/فبراير من عام ٢٠٠٥ فاجأ مبارك الجميع بإعلان اقتراحه تعديل المادة ٧٦ من الدستور. ومثّل هذا الإعلان استجابة لأحد مطالب حركة كفاية وهو انتخاب رئيس الجمهورية انتخاباً حرّاً مباشراً من بين أكثر من مرشح. ولكن مبارك تجاهل المطالب الأخرى لكفاية وللأطراف الأخرى لحركة الإصلاح الديمقراطي والدستوري، وبخاصة مطلب وضع حد أقصى لعدد فترات تولّي رئاسة الدولة والمناصب التنفيذية الأخرى حيث لا تزيد عن مدّتين دستوريّتين، وذلك لسبب واضح وهو تمسّكه بالحكم لفترات إضافية وحتى النهاية الطبيعية التي هي بيد الله وحده.

وكانت تلك الاستجابة مفاجأة لأن الأحزاب السياسية الشرعية كانت قد سلمت بطلب قيادات الحزب الوطني الحاكم بتأجيل مطالب الإصلاح الدستوري لما «بعد الاستفتاء على

رئاسة الجمهورية» المقررة في أيلول/سبتمبر. وكان مبارك نفسه قد صرّح علناً عدّة مرّات – وحتى قبل أيام قليلة من هذا الإعلان – برفض تعديل الدستور أو فتح أية قضية تتعلق به، بل اتّهام المطالبين بتعديل الدستور أو تغييره بالعمالة لدول أجنبية.

ويكشف الانقلاب في موقف مبارك في غضون عدّة أيام أو أسابيع، عن طبيعة الحضور والحجم القويّين لحركة كفاية في ذلك الوقت، إضافة إلى النمو الظاهر في حركة الإصلاح السياسي والدستوري. وما إن بدأت العملية الانتخابية بتقديم أوراق الترشّح لانتخابات الرئاسة، حتى اضطر مبارك لتقديم تنازلات كبيرة أخرى لحركة الإصلاح الديمقراطي. فوعد في خطاب الترشّح في ٢٨ تموز/يوليو، ثم في خطاب إعلان البرنامج في ١٦ آب/أغسطس الالتزام بوقف العمل بقانون الطوارئ، واستبداله بقانون لمكافحة الإرهاب، وزيادة نسبة تمثيل النساء في البرلمان، وقانون جديد للحصانة القضائية. أما في ما يتعلق بالبنية الدستورية، فالتزم بزيادة سلطات مجلس الوزراء وتعزيز سلطات البرلمان وتقليص صلاحيات رئيس الجمهورية، وهي التزامات توجب تعديلات دستورية مهمة.

لقد مثّلت الفترة الفاصلة بين إعلان شباط/فبراير وإتمام الانتخابات الرئاسية في أيلول/سبتمبر مرحلة مثيرة في تاريخ البلاد السياسي. فللمرّة الأولى منذ بداية السبعينيات تستلم قوى غير رسمية زمام المبادرة السياسية، وتواصل الضغط دون توقّف على النظام السياسي للقيام بإصلاحات جوهرية، وللمرّة الأولى تستمر هذه الضغوط العلنية لعدّة شهور دون توقّف، وللمرّة الأولى تشعر الأمة ككل بأن النظام التسلّطي بدأ يهتزّ أو على الأقل يتخبط. ولا شك مطلقاً في أن الموقف الأمريكي كان له بعض التأثير من حيث تقييد الغريزة القمعية للنظام السياسي ورئيسه الذي لم يتورّع قط عن الزج بالآلاف في السجون لأسباب أقل بكثير من المواجهة العلنية التي قامت بها كفاية معه.

وقد اعتمد هذا التأثير على عوامل كثيرة. أول هذه العوامل في تقديري هو التهافت الأخلاقي والمعنوي لحجج أنصار الحكم الأبدي المطلق بمن فيهم أو على رأسهم رئيس الدولة. فلم يعد من الشائع في عصرنا، وحتى في دول عربية أن يواصل رئيس ما الحكم لمدة أربعة وعشرين عاماً متواصلة، بل لم يعد يوجد في العالم دستور يحدّد الولاية الرئاسية بست سنوات. ومثلت الرغبة غير الخفية للرئيس في تولية ابنه في لحظة ما من المستقبل رئيساً للدولة مصدراً لا شك فيه للانكشاف أو الحرج. وشكّل وضع حد أقصى لفترات تولي رئيس الدولة أحد الأحلام التي كانت تراود المصريين في عملية إطلاقهم حركة ما لتغيير الواقع السياسي، كما رأى فيها الجميع دليلاً حاسماً على نجاح الانتقال نحو نظام ديمقراطي. ولهذا السبب اضطر الرئيس الراحل السادات لوضع فترتين كحد أقصى لولاية الرئيس في دستور ١٩٧١ عندما كان لا يزال يغازل الأشواق الديمقراطية للمصريين. واللافت أنه أزال هذا القيد كأحد البنود في التعديلات الدستورية التي أجراها عبر استفتاء عام ١٩٨٠.

وكان قد ناور للحصول على هذا التعديل بالذات بأن وضع النص القائل بأن الشريعة الإسلامية هي المصدر الرئيسي للتشريع – وهو نص يتمتع بشعبية غريزية – من أجل تمرير بقية التعديلات، ومنها إزالة القيد على فترات تولي رئاسة الدولة. كما أن مبارك نفسه كان قد تعهّد في أول خطاب يليق به في البرلمان بعد انتخابه رئيساً عام ١٩٨١ بأن يحكم لفترة واحدة!

يكتسب الحرج أو الشؤون الرمزية أهمية ليس بالنسبة إلى العالم الخارجي فقط وإنما بالنسبة إلى الرأي العام أيضاً. ولهذا السبب نعتقد أنه تحتم على مبارك أن يتقدّم خطوات إضافية في مجال الإصلاح الدستوري، وهو ما يمكن أن ننسبه لأثر حركة كفاية وبروز حركات أخرى للإصلاح الديمقراطي.

فقد اكتسبت حركة كفاية زخماً نوعياً، أولاً من خلال الانتشار النسبي لحركات التغيير والإصلاح التي تحمل الاسم نفسه، وبخاصة في الجامعات. وثانياً من خلال تكوين عدد من التجمّعات والمنابر الأخرى المنادية بالديمقراطية وأبرزها «التحالف الوطني من أجل الإصلاح الديمقراطي» في صيف عام ٢٠٠٥. اشتملت هذه الحركة الأخيرة على عناصر معروفة من النخبة بما في ذلك رئيس الوزراء الأسبق عزيز صدقي وعدد من أهم وزراء السادات ومبارك، وعدد لا بأس به من رؤساء الشركات والقطاعات والهيئات الاقتصادية والسياسية، فضلاً عن شخصيات عامة كثيرة.

والواقع أن هذه الحركات الإصلاحية برزت كطفرة ضمن سلسلة من العمليات النضالية العضوية. ويهّمنا هنا أن نشير إلى أربع عمليات تراكمية كبرى تطوّرت الأولى في حقل الحركة الحقوقية المصرية. فمنذ منتصف الثمانينيات بدأت حركة حقوق الإنسان تتحدّى في الواقع العملي البنية التشريعية للاستبداد. وهي لم تلجأ إلى إثارة الرأي العام ضد هذه التشريعات الاستثنائية فحسب، بل اعتبرت انتهاكاً للمواثيق الدولية، ومن ثم اكتسبت تلك الحركة شرعيّتها من مفهوم الحق وليس من مفهوم الترخيص الذي يتمسّك به تشريع الجمعيات. وهو مفهوم لم يقتصر على منح الدولة مجرد اختصاص حجب الشرعية عن الجمعيات، بل أكسبها سيطرة فعلية وقانونية على جميع أوجه فضاء الجمعيات إضافة إلى شروط حياة وموت الجمعيات.

وقدّرت المنظمة المصرية لحقوق الإنسان أن تفرض وجودها الفعلي من دون حاجة إلى ترخيص بل من دون اللجوء إلى القضاء للحصول على ترخيص وفقاً للقانون المعمول به وقت نشأتها وحتى عام ١٩٩٧. وعندما بدأت الجمعيات والمراكز الحقوقية في الانتشار أخذت جميعها بهذا المفهوم، إذ يتطلّب أيضاً الدفاع عن حقوق الإنسان تشجيع مختلف القوى الشعبية والمجتمعية على ممارسة الحقوق إلى يحجبها عنها القانون. ومثّل ذلك في الواقع تطوراً ثورياً من الناحية الرمزية والفكرية، وبخاصة بعد أن تكيّفت الدولة فعلياً مع هذا الواقع بعد أن خسرت معركة شرسة عام ١٩٨٩ مع المنظمة المصرية لحقوق الإنسان.

وانعكس هذا التطور بوضوح بالغ على نشأة حركة كفاية والحركات الإصلاحية الأخرى، إذ فرضت هذه الحركات وجودها بالفعل استناداً إلى مبدأ الحق وليس الترخيص أو طلب الشرعية القانونية. ولقد بدا الأمر مع كفاية وكأنه أمر منطقي للغاية حيث لا يمكن لحركة تتحدى الاستبداد أن تطلب الشرعية من تشريعات استبدادية واستثنائية. غير أن من عاش العمل العام ومارسه في عقدي السبعينيات والثمانينيات يمكنه أن يدرك أن هذا الإنجاز لم يكن ممكناً من دون إقدام الحركة الحقوقية على تحدي التشريعات الاستبدادية علناً وبشفافية ووضوح تام. وعلى سبيل المثال كان عدد من أبرز المفكرين المصريين، بمن فيهم شخصية شهيرة ووثيقة الصلة بالرئيس والسلطة السياسية مثل الراحل الكبير الأستاذ احمد بهاء الدين، قد طلب من الرئيس الإذن لتأسيس منبر فكري في بداية الثمانينيات، ورفض الرئيس هذا الطلب. واستمر هذا الواقع حتى قامت الحركة الحقوقية بتحديه كما ذكر آنفاً.

أما التطور الثاني فجاء في سياق عملية الاستنهاض التي شهدتها الحركة النقابية المهنية في الثمانينيات والتسعينيات. لقد كان هذا التطور بالغ التعقيد حيث بدأ يتبلور استقطاب حاد بين التيارات الفكرية والسياسية المدنية والإسلامية. وبدأت الأخيرة في اجتياح عدد من أهم النقابات المهنية وأضخمها وأكثرها نفوذاً، وبخاصة نقابات الأطباء والمهندسين والمحامين. ومع ذلك، فإن أهم إنجاز تحقق هو تمكّن القيادات المعتدلة من الطرفين من إدارة سلسلة من الحوارات بدأت في إطار عملية التنسيق بين النقابات المهنية ثم انتقلت إلى المستوى الحزبي. لقد أخفقت تلك العمليات في إصدار وثائق مبدئية أو برنامجية مشتركة كما كان مأمولاً، ومع ذلك فإن تجربة الحوار بذاتها بنت جسراً ظلّ صالحاً للعمل خلال السنوات التالية. وفي الحد الأدنى، لم تنجح رغبة الدولة البوليسية في استخدام المثقفين والأحزاب والتيارات العلمانية لضرب أو تطويق حركة الإخوان المسلمين بالذات. ورفضت تلك الفعاليات جميعاً التواطؤ مع الدولة لاستمرار حجب الشرعية أو اضطهاد التيار الإسلامي المعتدل على رغم التخوف الأصيل من هذا التيار لأسباب تاريخية وإيديولوجية وسياسية. وانطلاقاً من هذا الإنجاز الذي تم في حقل الحركة النقابية المهنية، نشأ توافق عام على القبول المتبادل والتعايش والعمل المشترك. وقد ترجمت كفاية هذا الإنجاز عملياً إذ ضمت شخصيات من كافة التيارات الفكرية والسياسية، بما فيها تيار الإخوان المسلمين.

وبينما لا يزال هذا التعايش أو العمل المشترك مضطرباً ومشوشاً ومتذبذباً، فإنه يمثل خطوة متقدمة بالمقارنة بميل التيار الإسلامي في عقد السبعينيات لاتهام القوى الأخرى، وبخاصة اليسار منها، بالشرّ، وميل الأخير إلى التعاطي مع حركة الإخوان المسلمين وفقاً لتحليل يصفها بالفاشية والظلامية وشتى الصفات الأخرى الدالة على الذعر منها والتطير من نتائج ممارساتها على صعيد مستقبل الديمقراطية. لقد تحقّق هنا إنجاز مهم، وإن كان غير مكتمل بعد. ويظهر هذا الإنجاز بصورة أكبر في طرح الإخوان المسلمين (في مصر

وسوريا، وفي الأخيرة بدرجة أكثر تقدماً) برنامجاً سياسياً يقبل بالديمقراطية، وإن لم يكن متحرراً من مفهوم الدولة الدينية أو على الأقل من مركزية مفهوم الشريعة في تصوّرات هذا التيار عن الدولة. وابتداءً من هذا المفهوم، طرح الإخوان المسلمون في مصر في بداية هذا الصيف شعار التحالف مع الديمقراطية، وهو أمر دالّ، وإن لم يتقدّم خطوات كثيرة إلى الأمام.

أما التطوّر التراكمي الثالث فتّمّ في حقل النضال المدني والسياسي المصري من أجل القضايا القومية العربية، وعلى رأسها قضية فلسطين والعراق. فتمثّل تأسيس اللجنة المصرية لدعم الانتفاضة عام ٢٠٠٠ فرصة مهمة أولاً لبناء تحالف من مختلف التيارات السياسية وإن بصورة فردية، وثانياً لعمل شعبي واسع وصل بالفعل إلى عمق المجتمع المصري، بما فيه المناطق الريفية الشديدة الفقر. لقد تمكّنت هذه اللجنة من جميع تبرعات إغاثة، وتسيير عدد كبير من قوافل الإغاثة للأراضي المحتلة. ومثّلت عملية جمع التبرعات الشعبية فرصة مثالية للعمل على المستوى القاعدي بين أفقر فئات المصريين. ولم تكن تجربة اللجنة الشعبية لمناصرة الانتفاضة هي التجربة الوحيدة للعمل على المستوى القاعدي. فالواقع أن ثمة تجارب أخرى ترتبط بالانتفاضة الفلسطينية الثانية ولا تقل إثارة عنها، وإن كان الاختلاف في تقويمها منطقياً وطبيعياً مثل تجارب مقاطعة الشركات الأمريكية أو المتعاملة مع الأمريكيين. وقد أظهرت التجربة المخزون الهائل للتعاطف مع القضية الفلسطينية في مصر بعد عقدين على الأقل من الانقطاع بسبب توقيع اتفاقية كامب ديفيد.

ويمكننا مقارنة هذين الأسلوبين في العمل لدعم الانتفاضة الفلسطينية خلال الفترة ٢٠٠٠ - ٢٠٠٣. فأخذت الأولى بمفهوم الإغاثة في حين أخذت الثانية بمفهوم المقاطعة. واعتمدت الأولى على المخزون القومي، بينما اعتمدت الثانية على التحريض الديني. وأخيراً قامت الأولى على التواصل المباشر مع القواعد الشعبية، بينما نشأت الثانية على تقنيات ثورة الاتصالات من إنترنت وهواتف جوّالة، وغيرها. ومع ذلك، انعكست الخبرات المتراكمة في هاتين التجربتين على الحركات الإصلاحية الجديدة مثل كفاية و«التحالف الشعبي من أجل الديمقراطية» بطرق شتى، بل إن حركة كفاية تعدّ من عدّة زوايا وليدة المخاض الذي مرت به الحركة السياسية «الجماهيرية» المعادية للامبريالية والصهيونية منذ بداية الألفية الثالثة.

وسريعاً ما بدأ النشاط الشعبي يمتد إلى قضية أخرى وهي النضال من أجل قطع الطريق على الغزو الأمريكي للعراق. وقد نهضت هذه التجربة أساساً على التظاهرات الشعبية، وبخاصة في الربع الأول من عام ٢٠٠٣، ولم تكن تلك التظاهرات كبيرة الحجم مقارنة بالمظاهرات والمسيرات العملاقة التي شهدتها العواصم العالمية والغربية الكبيرة للسبب ذاته. ومع ذلك، فقد كانت أولى التظاهرات الشعبية التي تتم من دون موافقة مسبقة، أو بتحدّ للحكومة في غالب الأحوال؛ بل إنها أجبرت الحكومة على تسيير مظاهراتها الخاصة بها في محاولة واضحة للظهور بصورة تتلاقى مع الحركة الشعبية أو

لقطع الطريق عليها وعدم السماح للقوى الأخرى بقيادتها. وامتازت هذه المظاهرات بأنها استمرت لفترة طويلة نسبياً وحتى سقوط بغداد في نيسان/أبريل ٢٠٠٣. والواقع أن المظاهرات الشعبية لدعم العراق في مواجهة الغزو الأمريكي كانت البداية المباشرة لمظاهرات كفاية، كما كانت البداية الحقيقية لمولد جيل جديد من اليسار لأول مرة منذ نهاية عقد السبعينيات.

لقد ثارت تلك الموجة الجديدة من الحركة السياسية بفضل الأجندة والمشاعر القومية والمعادية للامبريالية. وربما كانت تلك الأجندة هي الوحيدة القادرة على تحريك الشارع حتى بالمقارنة بالهموم المباشرة لهذا «الشارع». وقد نلاحظ هنا أن تلك الفترة ٢٠٠٠ – ٢٠٠٣ تعد أسوأ فترات التاريخ السياسي المصري من حيث انتهاكات حقوق الإنسان، وأصعب الفترات في التاريخ الاقتصادي المصري من حيث شدة الركود وتراكم مشاكل البطالة. ومع ذلك لم نشهد موجة من الحركة المطالبة الاقتصادية لمواجهة هذه المشكلات، كما كانت الحركة السياسية قد خمدت بعد التجربة البوليسية الرهيبة مع انتخابات عام ٢٠٠٠ التي أثبتت إصرار النخبة الحاكمة على الاحتفاظ بالسلطة واحتكارها، حتى لو اضطرت إلى تزوير الانتخابات علناً وتحت عين العالم كله وسمعه. وفي هذا السياق قد نناقش بقدر من التفصيل في سياق آخر طبيعة الارتباط بين الحركة المدنية والسياسية في حقل الديمقراطية بالمقارنة بالقضايا الوطنية والقومية. ولا بد من الاعتراف بأن الأخيرة كانت، وقد تظل لفترة طويلة، هي الأكثر قدرة على تحريك الشارع.

ولا ينفصل التطور التراكمي الرابع عن هذه القضية الأخيرة، فالإحباط الهائل الذي مثله الغزو الأمريكي للعراق وربما تراجع (أو هزيمة) الانتفاضة الفلسطينية أدى إلى نشوء وعي «جديد» إلى حد ما يعيد التلازم بين القضيتين القومية (الوطنية) والديمقراطية. لقد شرحنا سلفاً الجدلية التاريخية التي تأسس بها هذا التلازم في التاريخ السياسي لمصر، أو تفكك فيه. ويبدو الآن الأمر كما يلي: أسقط الغزو الأمريكي للعراق آخر الحجج التي كان من الممكن من خلالها «إثبات» الحاجة إلى دولة تسلطية أو شعبية باطشة. لم يعد هناك أي شيء على الإطلاق يبرّر القول بأن «لا صوت يعلو على صوت المعركة»، ليس لأنه لم يعد هناك معركة بالأصل، بل لأن المعركة تغيرت طبيعتها وصارت النظم العربية حليفة للامبريالية ومتعايشة مع عودة الاستعمار. وهكذا صرنا نحتاج إلى الديمقراطية من أجل استعادة حيوية النضال الوطني من أجل الاستقلال الثاني.

لقد بدت هذه الحاجة ماسة وشديدة، ليس لأن النضال الوطني والقومي في مصر كان قوياً، بل لأنه في الواقع كان أضعف بكثير مما يجب. وقد لاحظ حتى أبسط الناس في البلاد الفارق الهائل بين مظاهرات مناهضة الحرب ضد العراق في أمريكا ذاتها وفي غيرها من دول العالم من ناحية، وما كان يجري في مصر والبلدان العربية الأخرى من ناحية ثانية. وعزا الجميع تقريباً هذا الفارق الكبير إلى غياب الديمقراطية والحريات العامة. ولهذا السبب استأنفت قوى عديدة – بعد سقوط بغداد مباشرة – جهود الإصلاح الدستوري،

وبدأت موجة جديدة للإصلاح السياسي والدستوري، طرحت أهمية وضع دستور جديد للبلاد وإنهاء الدولة البوليسية، فضلاً عن النضال من أجل الاستنهاض الوطني والقومي. وبدأت تلك الحركة في وضع أفكار لتدشين عملية فعلية لوضع مسودة دستور جديد للبلاد من أجل تحفيز الوعي والنضال من أجل الإصلاح الدستوري والسياسي أولاً، ومن أجل التحضير لانتفاضة ديمقراطية يمكنها أن تعتمد على مسودة دستور ديمقراطي ثانياً.

بدأت هذه الجهود بمبادرة أطلقت على نفسها اسم «مبادرة تجديد المشروع الوطني» ففقدت مؤتمراً اعتبر كبيراً في ربيع عام ٢٠٠٣. إلا أن هذه المبادرة لم تكتمل ولم تتطور كثيراً، ربما لأنها ضمت أساساً جيل اليسار الذي ارتبط بالحركة الطلابية في عقد السبعينيات. ومع ذلك مثّلت بداية جديدة لاستنهاض اليسار واستدعائه للقيام بدور جديد بعد أن استقال من الحياة السياسية، أو تم استيعابه في مؤسسات الدولة الثقافية. وقد انعكس هذا التطور على بروز أطروحة طموحة وهي «حفر طريق ثالث» بين التيار الديني الذي يناضل من أجل بناء دولة دينية، والتيار البيروقراطي البراغماتي الذي يساند الحكم المطلق والبوليسي. وقد ورثت «كفاية» والحركات الإصلاحية الأخرى هذا الجهد الذي بدأه اليسار الديمقراطي بقيادة المركز الديمقراطي الاجتماعي، والذي مثّل بؤرة مهمة لنضوج حركة اليسار الديمقراطي. وقامت كفاية على الأسس نفسها التي وضعتها مبادرة تجديد المشروع الوطني.

ركّز هذا التحليل على البعد غير الرسمي في النضال الشعبي من أجل الديمقراطية في مصر. ولن يكون أميناً أو سليماً ومتكاملاً إذا أهمل البعد الحزبي أو السياسي الرسمي أو المعترف به قانوناً. صحيح أن الأحزاب المصرية الرسمية «أخفقت» في الثورة أو التمرد على البنية الاستبدادية للدولة المصرية، ولكنها لم تتقاعس عن المطالبة بإصلاحات ديمقراطية كبرى. وقد أدّى إخفاقها في الضغط على الدولة بصورة قوية إلى بروز حركات الإصلاح غير الرسمية. ومع ذلك، لا بد من الإشارة إلى الجهود الكبيرة التي قامت بها هذه الأحزاب، وبخاصة تلك التي تملك قاعدة شعبية أو تعبر عن تيارات حقيقية في المجتمع، وبخاصة التجمع والوفد. ولهذه المسألة قيمة نظرية وعملية كبيرة، حيث تسود الحركات الجديدة نزعة من التحقير، وربما من العزلة، تجاه الحركة السياسية الحزبية. وهي نزعة تبدأ من إشاعة الاعتقاد بأن الأحزاب الرسمية هي إما امتداد لجهاز الدولة التسلطي أو يؤر لتسويق الصفقات السياسية التي قادت إلى تجذير التسلط وإرهاب الدولة.

والواقع أن الأحزاب السياسية لم يكن بيدها الكثير لتضغط به على جهاز دولة صلف وباطش سوى المطالبة عبر صحافتها بالحرريات العامة ونزاهة الانتخابات. فالصحافة الحزبية، رغم حدودها، ظلت هي وسائل الإعلام الوحيدة المتاحة للمعارضة الديمقراطية وللحركات الاجتماعية طوال عقدين أو أكثر. وفي حين لم يكن بيد الأحزاب سوى سلاح المقاطعة في وجه انتخابات عامة مزورة، فإن الدولة لم تظهر اهتماماً كبيراً بالمقاطعة أو بالمشاركة الانتخابية، إذ زوّرت جميع الانتخابات والاستفتاءات العامة من دون استثناء. وكان

لهذه الحقيقة أثر متناقض في القوى الشعبية. فمن ناحية، ثارت حركات احتجاج وتمرد محدودة وذات نطاق إقليمي أو جهوي مضاداً للتزوير، ولكن الجماهير نفسها تعلّمت هذه العادة السيئة ودرجت هي ذاتها على ممارسة التزوير الانتخابي على مستوى القرى، وانطلاقاً عادة من عصبية ضيقة الأفق وبدائية على المستويين الأخلاقي والسياسي. وكان ينظر الى هذه العادة على أنها الطريقة الوحيدة لكسب الانتخابات في وجه التزوير المنظم الذي يقوم به جهاز الدولة، وهكذا أفسدت الدولة الجماهير بدلاً من أن تثورها.

وهذا أحد الأسباب الذي لا بد الاعتراف به، والذي جعل النضال من أجل الديمقراطية يبقى في الجوهر نخوياً، ولم تلتف الجماهير حول هذا النضال، كما لم تقم بدعّمه أو تبنيه بصورة كبيرة أو ملحوظة. ويحتاج هذا الاعتراف إلى مزيد من الشرح والتحليل. والسؤال الذي نحاول الإجابة عنه في الفقرات التالية هو: لماذا لم يكتسب النضال من أجل الديمقراطية زخماً شعبياً في مصر حتى اليوم؟

ثانياً: أزمة النضال الديمقراطي في مصر

يواجه تفسير الافتقار إلى حضور جماهيري مؤثر ومساند للنضال الديمقراطي صعوبات شتى قد يكون في مقدّماتها الافتقار الى بيانات وإحصاءات مدققة أو مقبولة لاختبار تنوع كبير من النظريات الشائعة حول القضية.

أكثر هذه النظريات شيوعاً – بين المثقفين والإعلاميين، بل الشارع نفسه – هو أن ما يهم المصريين الآن هو الشأن الاقتصادي الصرف. ومن هذا المنظور، عزل النضال من أجل الديمقراطية نفسه عن المطالب الجماهيرية المتعلقة بالشروط الاقتصادية والاجتماعية للحياة اليومية. ويمارس قطاع كبير من الحركة الحقوقية والديمقراطية ضغطاً من أجل تبني قضايا الأسعار والأجور لضمان التفاف جماهيري أوسع حول الحركة. ولهذا اهتمت حركة «كفاية» بتسيير مظاهرات ومسيرات تتبنى القضايا الاقتصادية.

غير أن هذا التبني لم يميّز في مستوى الالتفاف الشعبي حول الحركة حتى عندما تبنت أكثر المشكلات الشعبية إلحاحاً، ألا وهي مشكلة البطالة. وكان الناس ينظرون بدهشة إلى مظاهرات وقعت في مناطق شعبية فقيرة، واستاء كثير من العاطلين لأن المظاهرات هتفت بسقوط الرئيس مبارك! ومع ذلك لم تكف غالبية النشطاء في حركة كفاية والحركة الديمقراطية والحقوقية عن المنادة بطرح أجندة اقتصادية واجتماعية كمدخل للحصول على التفاف شعبي حول المطالب الديمقراطية.

وتفترض تلك النظرية أن الأجندة الاقتصادية وحدها هي التي تستطيع أن تحرك الشارع، وأن الحركة الديمقراطية لا تلهم الجماهير التي لا تفهم الصلة بين النضال الديمقراطي والنضال من أجل نيل الحقوق الاقتصادية والاجتماعية.

كما تفترض هذه النظرية أن الأوضاع الاقتصادية الصعبة التي يعيشها المصريون هي

السبب الرئيسي وراء تراجع النضال السياسي للمصريين، كما يشيع الاعتقاد بأن الناس تقضي وقتها كله بحثاً عن لقمة العيش، ولذلك فهي لا تعير القضايا الكلية – بما فيها قضية الديمقراطية – اهتماماً يذكر.

ومن الطريف أن هذا التفسير لا يخص المعارضة الديمقراطية وحدها، بل تشاركها فيه الدولة وقياداتها العليا أيضاً. ويصرّ مبارك على أن همّه الأول هو «إطعام المصريين» الذين يتكاثرون بصورة كبيرة بين يوم وآخر. وتزخر خطبه وخطب المسؤولين الكبار بالدولة بالوعود ذات الصلة بالأوضاع الاقتصادية. وفي برنامج مبارك لخوض الانتخابات الرئاسية الحالية، احتل الحديث عن المشكلات والقضايا والوعود الاقتصادية أكثر من ٩٠ بالمئة من مساحة الخطاب بدءاً من وعود زيادة الأجور ومروراً بقضايا التعليم والعلاج الصحي والإسكان ووصولاً إلى وعود التوظيف والقضاء على البطالة.

ويعكس هذا الخطاب انتصار تيار رئيسي داخل الحزب الوطني «الحاكم» يسخر من المثقفين الذين يرفعون لواء الإصلاح الديمقراطي على اعتبار أنهم جماعة معزولة لا تفهم الواقع المصري ولا الجماهير المصرية التي تريد لقمة الخبز لا الحديث «الأجوف» عن الحرية. هنا بكل أسف، يتفق المعارضون والموالون، وأنصار ومعارضو الحكم المطلق والدولة البوليسية على تحقير العقل الشعبي المصري والنظر إليه باعتباره كياناً بدائياً لا يفهم ولا يهتم بغير لغة الحياة اليومية والتفاصيل المعيشية.

وجدير بالذكر أن الإصرار على أحادية الأجندة الشعبية مثل الأساس النظري، بل الصفة العملية للقضاء على الديمقراطية في مصر. وبوجه عام، يعتقد أن المبادلة بين الخبز والحرية هي الصفة السياسية الجوهرية، وربما المعطى الأيديولوجي الأساسي الذي يساند الاستبداد بكل صوره التوتاليتارية والبوليسية. ومع ذلك، فإذا فهمنا لماذا تريد نظم الحكم الاستبدادية إعطاء الأولوية لهذه المبادلة، فهل يمكننا فهم قبول الشعب بها؟ قد تفيد الملاحظات التالية في وضع أجندة للبحث حول الموضوع.

١ - الدوافع الاقتصادية للجماهير

أ - الافتقار والسياسة

الواقع أن النظرية السابقة تخطئ تماماً في تفسير إشكالية الافتقار إلى الالتفاف الجماهيري حول قضية الديمقراطية والقضايا الخاصة بالسياسة والإصلاح السياسي والدستوري. فالقول بأن الصعوبات الاقتصادية تحول دون نشاط الجماهير السياسي يتعارض مع كمّ من النظريات الشائعة في علم الاجتماع والسياسة، والتي تنسب الجانب الأهم من الحركة السياسية للجماهير إلى الصعوبات الاقتصادية نفسها. وقد افترضت نظرية الصراع الطبقي أن الجماهير تتجه في نهاية المطاف إلى النضال السياسي كتعبير عن رفضها الاستغلال الاجتماعي.

وسواء لجأنا إلى مقولة الفقر بذاته أو إلى مفهوم الحرمان النسبي، فإن الاعتقاد الشائع في العلوم الاجتماعية هو أن الثورات وحركات التمرد والأشكال الأخرى للنضال السياسي ترتبط على نحو مباشر وغير مباشر وبصورة سببية بالصعوبات الاقتصادية. وليس هناك ما يمكن أن يقنعنا بأن السلوك السياسي للمصريين يختلف إلى حدّ التعارض مع الشعوب الأخرى التي اشتقت تلك النظرية من تجاربها التاريخية.

ب - العمل المطلبي

إذا تركنا النظريات ولجأنا إلى ميدان الواقع، فالمفترض أن تؤدي الصعوبات الاقتصادية في المرحلة الأولى إلى حركة اقتصادية ومطلبية قبل أن تتبلور حركة سياسية. ويفترض أن تتبلور الحركة الاقتصادية في صورة إضرابات عمالية وأشكال أخرى من التمرد الاجتماعي. والواقع أن النشاط المطلبي للمصريين لا يبدو وكأنه تضاعف في السنوات أو حتى العقود الأخيرة، بل يبدو من المشاهدة المباشرة أنه تدنى بصورة واضحة - على الأقل بالمقارنة بالسبعينيات والثمانينيات.

ومن الأمور اللافتة للنظر أن «الإصلاح الزراعي المضاد» الذي طبّقه نظام مبارك بتحويل عقود الإيجارات الزراعية إلى القانون المدني بعد أن كانت خاضعة لقانون الإصلاح الزراعي لعام ١٩٥٢ لم يؤد إلى الثورة الشعبية في الريف كما توقع اليسار.

وبينما تدفق النشطاء اليساريون من ماركسيين وناصريين لقيادة النضال الفلاحي ضد النكسة الاجتماعية التي جردت الفلاحين من حق أساسي من حقوق الإصلاح الزراعي الذي شكّل قاعدة مهمة لشرعية الناصرية، استسلم أغلبية فقراء الفلاحين من تلقاء أنفسهم لهذا التشريع باستثناءات محدودة للغاية. وهكذا فإن الركود لا يصيب فقط الحركة السياسية للمصريين وحدها، بل الحركة الاقتصادية والاجتماعية أيضاً، حتى في ما يتعلق بشروط مباشرة وجوهرية للحياة مثل عقود الأراضي الزراعية.

وبدأت منذ شهور قليلة حركات فلاحية صغيرة في قرى بعينها للتمرد إما على حالات سرقة الأراضي المسجلة بأسماء الفلاحين الفقراء أو على تحيز نظام القضاء والشرطة ضدهم في منازعات الملكية. ولكن من اللافت أن الفلاحين يعتقدون أن تضامن المثقفين القادمين من القاهرة معهم يؤدي إلى بطش بوليسي أسوأ. وربما يحتاج الأمر إلى فترة أطول حتى ينضج هذا التلاقي بين مناضلي اليسار الديمقراطي من ناحية، والطبقات الشعبية من ناحية أخرى.

ج - عزوف المصريين عن السياسة

وقد مثّلت هذه الحقيقة الأخيرة دليلاً لنظرية مناقضة تماماً يشيعها قطاع من الفكر البراغماتي المحافظ. فيرى بعض الكتاب أن السكون التام تقريباً في الحياة السياسية للجماهير هو نتيجة لتحسن كبير ومطرد في مستويات المعيشة، وفي الأوضاع الاقتصادية

والاجتماعية للأجيال الحالية للمصريين. فمتوسط عمر المواطن المصري قفز من نحو ٤٩ عاماً في نهاية السبعينيات إلى أكثر من ٦٦ عاماً خلال الأعوام الأخيرة. كما تشير الإحصاءات إلى أن متوسط دخل الفرد زاد من نحو ٦٠٠ دولار في العام بنهاية السبعينيات إلى نحو ١٢٠٠ دولار خلال الأعوام الأخيرة. وبوسع الكثيرين الإشارة إلى أوجه أخرى لتحسن في مستويات المعيشة لأسباب عديدة ربما يكون من بينها الهجرة الجماهيرية إلى الدول الغنية في المنطقة العربية وخارجها.

وليس همنا هنا أن نعرض الإحصاءات المتوافرة، ولكن يبدو أن هذه النظرية بدورها تخطئ كثيراً في تحليل الجفاف السياسي للمصريين الحاليين. فالقول بأن متوسط مستوى المعيشة ارتفع لا يخفي الافتقار للعدالة في توزيع الدخل ومستويات المعيشة وحتى فرص الحياة. ومن المؤكد أن الفقر قد اتسع كثيراً أيضاً على الرغم من تحسن مستويات الدخل الفردية المتوسطة، بسبب عدم العدالة، كما تشير إحصاءات البنك الدولي.

وكان من المتوقع أن يؤدي تزايد عدم المساواة إلى تكثيف أو توسيع النضال الطبقي والاجتماعي سواء على الصعيد الاقتصادي أو على الصعيد السياسي. وحتى لو صحت نظرية تحسن مستويات المعيشة بين الأجيال الراهنة من المصريين، فإنها تصطدم بكم آخر من النظريات التي تتوقع زيادة الحركة مع تحسن فرص الحياة والتعليم والثقافة، وبالارتباط مع الزيادة المطردة في نسبة الشباب من السكان في مصر.

لدينا إذاً نظريتان متعارضتان تفسران عزوف المصريين عن الممارسة السياسية عموماً بالإشارة إلى تفاقم الوضع الاقتصادي وتحسنه في الوقت نفسه! وقد ينبهنا هذا التعارض إلى التردّي الهائل في نوعية الإحصاءات المتاحة ودقتها وشمولها. كما ينبهنا هذا التعارض إلى الصعوبات الكبيرة المحيطة بفهم العزلة النسبية للحركة الديمقراطية والسياسية عموماً في مصر خلال العقدين الأخيرين. فهل يمكن تقديم تفسير ذي صدقية نظرية وميدانية؟

د - المزاج الجماهيري والحركات الطلابية

لنبدأ أولاً بتحديد دقيق لما نريد تفسيره. وأولى الملاحظات في هذا الشأن هو أننا لا نستطيع الحديث عن «انهيار مفاجئ» في مستوى الحركة السياسية للمصريين. فقد تطوّر الوضع تاريخياً حتى على المستوى السياسي البحت. فلم يحدث أن دخلت الطبقات الشعبية أو المواطنون المصريون بأنفسهم إلى ساحة الفعل السياسي وتحديداً إلى جانب المعارضة منذ هزيمة حركة الديمقراطية عام ١٩٥٤. وليس صحيحاً على الإطلاق - وهذه شهادتي الخاصة - أن أبدى المواطنون العاديون تعاطفاً حركياً حتى مع مظاهرات العمال والطلاب في شباط/فبراير عام ١٩٦٨ أو كانون الثاني/يناير عام ١٩٧٢، وهي أهم موجات النضال الديمقراطي المتمتج امتزاجاً عميقاً وعضوياً بالقضية الوطنية.

وكان ثمة مزاج مؤيد بصورة عامة لهذه الحركات الطلابية أساساً، ولكن المزاج الشعبي لم يخل أيضاً من نقد أو حتى معارضة للطلاب وللحركات الطلابية. وقد تغير الموقف إلى حد ما في الشهور الأولى من عام ١٩٧٣ حيث تحول الموقف لصالح الحركة الطلابية، ووجد ترجمة حقيقية هذه المرة في مشاركة ولو جزئية للجماهير القاهرية في المظاهرات التي طافت لشهور شوارع القاهرة احتجاجاً أساساً على الموقف السلبي للنظام من المسألة الوطنية. ولهذا أجهضت الحركة الطلابية بسهولة تامة ما إن وقعت حرب تشرين الأول/أكتوبر عام ١٩٧٣.

أما المناسبة الكبرى الأخرى التي دخلت فيها الجماهير كفاعل في الساحة السياسية فكانت أحداث ١٨ و ١٩ كانون الثاني/يناير عام ١٩٧٧. وكانت مشاركة الطبقات الشعبية إجماعية تقريباً، ويقدر عدد من شاركوا في المظاهرات والمسيرات في مصر كلها بما لا يقل عن ٧ ملايين مواطن. ولكن هذه الحركة لم تكن ذات شعارات سياسية إلا بالقدر التي رفع فيها اليسار هذه الشعارات، وإنما كانت مظاهرات متعلقة بالخبز قبل كل شيء.

هـ - آثار انتفاضة الخبز

لنناقش ما حدث بعد انتفاضة الخبز لأنه أمر شديد الدلالة على العلاقة بين النضال الاقتصادي والأوضاع السياسية في مصر. فقد استنتج السادات أنه لو استمرت الأزمة الاقتصادية، فإنها قد تؤدي إلى هزّ إن لم يكن تقويض أساس النظام. ولهذا فهو لم يكتف بالتراجع عن القرارات التي أدّت إلى انتفاضة كانون الثاني/يناير ١٩٧٧، بل إنه في الواقع توسّع في مدّ شبكة الرعاية الاجتماعية التي أسستها الناصرية وقرّر معاشاً خاصاً لفقراء الريف. وتعلّم نظام كل من السادات ومبارك أهمية «عدم المساس» (وهو مصطلح مستخدم بكثرة شديدة في الدعاية السياسية لنظام مبارك) بالإعانات الضخمة التي تضعها الموازنة العامة لتثبيت أسعار بعض السلع الرئيسية وعلى رأسها الخبز.

أما النتيجة الأهم فهي استنتاج السادات وتلميذه مبارك حتمية الإسراع بحل المسألة الوطنية عبر مصالحة دائمة وجوهرية مع الولايات المتحدة وإسرائيل. فهذه المصالحة هي الضمانة الأهم للحيلولة دون تدهور الوضع الاقتصادي بما يقود إلى منازعة الشرعية السياسية للنظام الحاكم. ولهذا بقت الإيديولوجيا الاقتصادية أكثر من مجرد «خديعة» للجماهير المستلبة، لأنها في الواقع الخطاب المحدّد للشرعية الأساسية للنظام، ومن ثم الأساس المحدّد لخياراته الأخرى في المجالات الخارجية والداخلية.

وقد يكون هذا السبب وراء عدم تكرار أحداث انتفاضة الخبز، حتى عندما تعرّضت الموازنة العامة لتعديلات جوهرية في بداية عقد التسعينيات.

ولا يمكننا أن نترك هذا الجانب من المسألة لشرح بعض تناقضات العلاقة بين الدوافع الاقتصادية والسلوك السياسي للمصريين الحاليين. لنعد الآن جانباً نظرية الصراع الطبقي

والعلاقة بين «السياسي» و«الاقتصادي» في هذا الصراع، إذ إن المشكلة التي نتعرض إليها في هذه الفقرات هي: إلى أي حد تتدهور شروط حياة المصريين بما يقود إلى استنتاج حتمية تأجج الصراع الطبقي والاجتماعي؟



تدفعنا الرغبة في الاختصار إلى بيان الملاحظات التالية دون الدخول في التفاصيل، وبخاصة تفاصيل المادة الإحصائية التي اعتمدنا عليها في هذه الملاحظات:

١ - تحسّن مستوى معيشة المصريين ككل بصورة مؤكدة خلال ربع القرن الماضي، من دون أن يكون هذا التحسن راجعاً إلى الأداء الاقتصادي التنموي للدولة. والواقع أن العكس هو الصحيح، فالأداء الاقتصادي للدولة أهدر فرصاً استثنائية تاريخية للانطلاق التنموي. وبدلاً من ذلك، توسّعت الدولة في دعم الاستهلاك بصورة خارقة، الأمر الذي ساهم في الشعور بتحسّن عام في مستويات المعيشة تمّ تمويله من مصادر خارج الدورة الإنتاجية للمجتمع. والواقع أن الإحصاءات المتاحة لا تعكس هذه الحقيقة بالقدر الكافي لأن إحصاءات الدخل أقلّ بصورة ملموسة - في تقدير هذا الكاتب - من حقيقتها، بسبب الانتعاش المذهل للقطاع غير الرسمي (يقدر بما لا يقل عن نصف الاقتصاد الرسمي، وعدم تسجيل تدفق مداخيل خارجية كبيرة). كما تؤكد المشاهدة المباشرة للعين الخبيرة والموضوعية حقيقة التحسن الكبير في مستويات المعيشة بفضل تدفّقات كبيرة غير رسمية.

٢ - إن الأمر الأهم في هذه المشاهدة بالنسبة الى موضوعنا هو أن القوى القادرة على الفعل السياسي والتأثير الإيديولوجي قد أفادت كثيراً من الأوضاع والسياسات الاقتصادية للنظام الحاكم، بما فيها الطبقة الوسطى التي يزعم اختفاؤها، فالواقع أن الطبقة الوسطى الحديثة والتقليدية أفادت كثيراً بدرجات مختلفة، فازدهرت مشروعات «بير السلم» عموماً ووقّرت بديلاً لهبوط تنافسية قطاعات كاملة من الاقتصاد الرسمي، وأفادت المهن الحرة عموماً من السماح بتعدّد الوظائف والنظرة العامة إلى الوظيفة الرسمية وكأنها مجرد منصّة انطلاق للأنشطة الحقيقية المنتجة للمداخيل النقدية الأهم. كما أن الارتقاء من الفساد على المستوى الضيق إلى مستوى القانون أفاد الملايين من الموظفين الحكوميين بصور مختلفة. وخير دليل على ذلك الأوضاع الاقتصادية لغالبية الطبقة الوسطى والتي يشير إليها العدد الهائل من السيارات التي تجري في مدن مصر وأريافها، حيث أصبحت السيارة الخاصة سلعة استهلاك جماهيري رغم غلاء ثمنها مقارنة بالبلاد التي تتنّجها.

٣ - إن تدهور توزيع الدخل صحيح إلى حد كبير، إذ ثمة درجة أكبر من الظلم في توزيع الدخل والثروة من أية فترة سابقة في تاريخ مصر. ولكن الطبقات الأشد فقراً تحصل على تحويلات غير محسوبة سواء بفضل دعم الموازنة العامة أو بفضل التحويلات الخاصة

التي صارت ملمحاً رئيسياً في خريطة توزيع الدخل في مصر. وعلى أية حال، لم تكن الفئات الأشد فقراً في مصر ناشطة سياسياً في أية فترة من تاريخها الحديث.

٤ - وهذه هي ملاحظتنا الأهم أن ربع القرن الماضي مثّل أفضل حقبة التاريخ المصري من حيث مستوى الاستقرار السياسي والاجتماعي للبنية العائلية، وهي التي تتمحور حولها الثقافة المصرية بشكل أساسي أكثر من أية بنية أخرى. فهي فترة سلام خارجي مستمر مهما كان مؤلماً من حيث الجوانب الأخرى، بينما حرمت أجيال متعاقبة من المصريين من فرص الحياة الاعتيادية بسبب الحروب الخارجية المكلفة من الناحية الاجتماعية (حربان عالميتان خاضتهما مصر دون إرادتها، حروب ١٩٤٨ - ١٩٥٦، ثم حروب ١٩٦٧ - ١٩٧٣). وفي الوقت نفسه حصل المصريون المعاصرون على مستويات من الخدمة الصحية أدت في ما أدت إلى هبوط ملحوظ في معدلات وفيات الأطفال والأمهات أثناء الحمل والولادة، وهو ما انعكس في ارتفاع ملحوظ في معدلات نمو السكان. وتكتسب هذه المسألة أهمية كبيرة في مصر نظراً إلى كون العائلة الفقيرة المصرية كانت حتى وقت قريب تتوقع وفاة طفلين أو ثلاثة من بين كل خمسة أطفال قبل أن يبلغوا سن الخامسة. وبإيجاز يمكن القول بأن الأجيال الحالية من المصريين تمتعت بقدر من الاستقرار لم تنعم به الأجيال السابقة قط، وأنها تقدّر هذا الاستقرار، لأن الأجيال الحالية من المصريين هي الوحيدة التي سنحت لها الفرصة لوضع استراتيجيات ما للحياة يمكن استكمالها من دون انقطاعات أو إحباطات شديدة من الأوضاع السياسية المحلية أو الدولية، وهو ما كان عليه الحال لمئات من السنين.

٢ - الدوافع السياسية

تقول أكثر النظريات شيوعاً في مصر - كما أشرنا - أن الجماهير لا تفهم قضية الديمقراطية، وإنما تهتم بالشروط الأساسية للحياة. والواقع أن الجماهير هي صاحبة المصلحة الكبرى في الإصلاح الديمقراطي. وقد أحصيت بنفسي الملايين من المصريين الذين وقعوا ضحية الصور المتنوعة والبالغة القسوة من «العقاب الجماعي»، والانتهاكات الخطيرة لحقوق الإنسان خلال ربع القرن الماضي. وقد انتعش العقاب الجماعي خلال هذه الفترة لأسباب شتى منها فرض قانون الطوارئ بصورة متواصلة، وتغيّر طبيعة الدولة إلى حد كبير بسبب سيادة أجهزتها البوليسية والقمعية على غيرها، وربما أساساً بسبب الانحطاط الأخلاقي والثقافي المذهل لنخبة الحكم البيروقراطية.

وفي الواقع، تقدّر الجماهير الديمقراطية وحكم القانون وتفهم أنه في مصلحتها، فخرية الرأي العام كما تقدمها لنا الاستطلاعات المتاحة تشير إلى بعض النتائج المخالفة للنظريات الشائعة وذات الأهمية القصوى بالنسبة إلى موضوعنا. وعلى سبيل المثال، يكشف عدد من الاستطلاعات التي أجراها مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية في الأهرام على عينة قومية أن أغلبية كبيرة من الجمهور تقدّر الديمقراطية والحرية تقديراً كبيراً، وتفضّلها كنظام للحكم مقارنة بنظم الحكم الشمولية والتسلطية. وتؤكد هذه الاستطلاعات

أن الرأي العام المصري لا يريد التضحية بالديمقراطية حتى لو كان البديل نظام حكم رشيد أو عادل ولكنه استبدادي.

على أن هذا التعلق بالمثل الديمقراطية لا يصاحبه اهتمام بالعمل السياسي. وتظهر فجوة كبيرة بين مستوى الاهتمام الذهني بالشؤون السياسية حتى في أعماق الريف من ناحية، ومستوى الفعل أو الممارسة السياسية أو حتى المدنية من ناحية أخرى. فمن يعرفون أنفسهم كأعضاء في أحزاب سياسية لا يتجاوزون الـ ٢ بالمئة، ومن يعرفون أنفسهم كأعضاء في جمعيات لا يتجاوزون الـ ٧ بالمئة من السكان.

ومعنى ذلك أن المشكلة الحقيقية في النضال من أجل الديمقراطية لا تختلف كثيراً عن مشكلة النضال من أجل أي هدف أو غاية كبرى أخرى، وهي مشكلة الافتقار إلى الحضور الجماهيري في ساحة السياسة عموماً، أعني ساحة الفعل السياسي وليست ساحة الفهم أو الوعي، إذ إن الشعب يهتم بتحصيل معارف سياسية بدرجة اعتيادية، ويتحدث في الشؤون السياسية مثل معظم المجتمعات الأخرى، ولكنه يبدو غائباً عن ساحة الفعل السياسي باعتباره «سياسياً» أي ما يتعلق فعلاً بقضية الدولة والسلطة. وهو لا يدرك نفسه باعتباره طرفاً أو فاعلاً حقيقياً – أو صاحب الحق الأصيل – في صياغة الدولة وتنظيمها وتعيين طبيعتها. وغالباً ما يدخل هذا المجتمع كطرف في مساومات كثيرة أو في صفقات عملية، وبخاصة بمناسبة الانتخابات العامة، ولكنها تبدو من نوع المساومات والصفقات التي تتم بين طرفين غريبين وليس بين صاحب السلطة الأصيل (مبدأ سيادة الشعب) ووكيل له أو نائب عنه (نظرية النيابة).

وبتعبير آخر فإن الشعب أو الجماعات المختلفة تبرم شتى أعمال التعاقد مع الدولة ولكنها عقود تبيح استمرار الأمر الواقع الذي يقوم في الجوهر على اغتصاب السلطة مقابل التزام غير مؤكد بتقديم خدمات معينة، وهي بهذا المعنى أقرب إلى العقود الاقتصادية منها إلى العقد السياسي الذي تحدّث عنه أنصار الديمقراطية والفكر الدستوري.

وفي الوقت نفسه، تمارس الجماهير عبر بناها العضوية الأهلية – وبخاصة البنية القروية وبدرجة أقل النقابية العمالية – تحرّكات وألعاب السياسة – وبصورة خاصة السياسات الانتخابية – وإن بطريقتها وعبر إستراتيجية خاصة بمعطيات هذه المرحلة بالذات. إن استراتيجية الصفقات الملموسة والمنخفضة التي تحكم المبادلات بين مصالح فردية وجماعية، محدّدة على مستوى القرى والقوى الاجتماعية المختلفة من ناحية، والأصوات الانتخابية التي تحدّد اصطفاك المواقع في بنية الدولة التسلطية من ناحية أخرى، تؤدي دوراً أساسياً في حياة الناس كبديل للنضال من أجل حكم القانون ونزاهة الانتخابات والتوق إلى دستور ديمقراطي يحمي الحريات العامة. ويصعب توقّع نهوض الحركة الديمقراطية بين الجماهير طالما أن هذه الاستراتيجية ما زالت تعمل بقدر من الفعالية.

وفضلاً عن ذلك كله، لم تشكّل الجماهير بذاتها العنصر المستمر في النضال الديمقراطي أو حتى السياسي في أي بلد من بلاد العالم إلا لفترات قصيرة تمّ فيها حسم الصراع حول قضية الديمقراطية أو قضية طبيعة وشكل الدولة. وبتعبير آخر فإن النضال السياسي يقوم في العادة على أكتاف نسبة صغيرة من السكان تعدّ نشطة سياسياً طوال الوقت حتى في المجتمعات الديمقراطية. ولا بدّ من استيعاب هذه الحقيقة لأن الماركسيين واليسار عموماً أشاعوا الاعتقاد بأن الجماهير قد تكون نشطة طوال الوقت، وهو أمر يقارب الأسطورة حتى في المجتمعات المتقدمة.

ولا يعني ذلك إطلاقاً أن الجماهير تعيش على الخبز وحده، فالمجتمعات هي كيانات مركبة ومتداخلة تعيش بصورة كلية في ميادين شتى ومختلطة في كل اللحظات. ولكن يمكن القول أيضاً إن الجماهير تختار استراتيجيات سياسية مختلفة في حقب أو فترات مختلفة بقدر ما تتوافر معطيات مناسبة أو غير مناسبة، وإن استراتيجة العمل أو النضال الانتفاضي هي الاستثناء في التاريخ السياسي والاجتماعي لأي شعب أو مجتمع بغض النظر عن مستوى تطوره السياسي والاجتماعي. يشير كل ما حدث في أقطارنا العربية، وعلى رأسها مصر، إلى أن الجزء الصغير نسبياً من النشطاء الدائمين – أو شبه المتفرغين – للنضال السياسي تحوّلوا خلال ربع القرن الماضي بصورة حاسمة عن اليوتوبيات العلمانية والتقدمية إلى يوتوبيات مضادّة. وبالتالي لا يكون السؤال السليم ميدانياً: لماذا لم تتدخل الجماهير في الصراع حول قضية الديمقراطية، بل متى تتدخل الجماهير ولصالح أي طرف؟

والواقع أننا قد نصل إلى نتيجة مختلفة لو وضعنا هذه الحقيقة في الاعتبار، لو نظرنا إلى حركة الإسلام السياسي باعتبارها مناط الفعل – أو الحضور السياسي – الشعبي، كبديل للحركة الديمقراطية والقومية والوطنية التي سادت الساحة السياسية خلال أكثر من قرن. وتلاقي هذه الحركة دعماً واسعاً من الشارع المصري سواء من حيث اتساع العضوية فيها، أو الانضمام إلى أحد أنشطتها الجماهيرية أو الاستعداد لذلك. وقد يدعش المرء عندما يرى الحماس الكبير الذي تبديه سيدات في سن الشيخوخة نحو الواجبات والمسؤوليات التي تكلفهن بها الحركات أو التيارات الإسلامية المختلفة مثل جمع الزكاة أو التبرعات الأخرى أو حتى تحمّل عبء الانتخابات العامة. ولا يمكن وصف ثقافة هؤلاء السيدات بالاهتمام بالسياسة، ولكن لا يمكن تجاهل الأهمية السياسية لما يقمن به، وهن على معرفة تامة بأنهن يتحدّين الدولة، وقد يتعرّضن لبطشها لقيامهن بهذا النشاط الذي لا يبدو بذاته سياسياً. ويمكننا ضرب مئات من الأمثلة على هذا النوع من الحركة. كل ما هناك أن الإيديولوجيا التي تحملت العبء الأكبر في المعارضة السياسية كانت هي ذاتها غير ديمقراطية وذات آفاق معادية للثقافة.

من ناحية أخرى لا يمكن تجاهل حقيقة أن عقدي الثمانينيات والتسعينيات شهد مستويات عالية للغاية من الحركة السياسية تتمثل في ما كاد أن يكون حرباً أهلية بين الدولة والتيار المتشدّد والعنف من الحركة الإسلامية.

وإذا تجاهلنا طبيعة تلك الحركة وتوقفنا عند مستواها الكمي آخذين في الاعتبار طبيعة النظام السياسي البوليسي والباطش الذي تواجهه هذه الحركة، لتعين علينا استنتاج أن مصر ربما تكون أكثر حركة مثلاً من بلاد أكثر منها تقدماً من الناحية التعليمية والاقتصادية عندما كانت تعيش ظروفاً سياسية مشابهة على الأقل من حيث مستويات البطش مثل جميع دول أوروبا الشرقية أثناء الحكم الشيوعي.

قد تخذعنا هذه المقارنة إذ تجعلنا نظن أن تفسير الحالة المصرية أصبح قريب المنال. وهل هناك ما هو أسهل وأكثر إرضاءً للنفس من القول بأن الانخفاض النسبي في مستوى الحركة السياسية الديمقراطية يعزى إلى تعاضل مستويات القمع والبطش السياسي بصورة غير مسبوقة؟ ولكن يبدو هذا التفسير كما قلنا مخادعاً إلى حد كبير. فالبطش السياسي قد يحفز ولا يقلل من مستوى الحركة أو النضالية السياسية بين الجماهير. وقد رأينا ذلك في دروس التاريخ في عدد كبير من بلاد العالم. أما على المستوى الميداني فإن مصر قد أنتجت مستوى من الحركة أو المعارضة السياسية يضاهاى، إن لم يتجاوز، غيرها من البلدان التي عرفت ظروفاً سياسية مشابهة.

لنذهب إذًا إلى استنتاجين أساسيين من هذه المناقشة:

أول هذه الاستنتاجات أن الشكل الرئيسي للمعارضة أو الحركة السياسية في مصر خلال ربع القرن الماضي هو الممارسة الإسلامية السياسية. ومعنى ذلك أن الشروط الموضوعية والذاتية للحركة الديمقراطية كانت - وقد تظل لفترة مقبلة - ثانوية بالمقارنة بهذا الشكل الخاص للحركة. وتشمل الظروف الموضوعية والذاتية الحالة النفسية والثقافية للجماهير، والأوضاع الاقتصادية والاجتماعية، وأهم من ذلك كله السياقات التاريخية المحددة. ومن المحتمل أن تلحق تغيرات معينة بهذا الميل العام وأن تبرز ظروف جديدة مؤاتية للنضال الديمقراطي، وإن بصورة تراكمية قد تغير في نهاية المطاف من المعطيات الكبرى للساحة السياسية، ما يفتح باب الأمل في صعود الحركة الديمقراطية على المستوى الشعبي.

أما الاستنتاج الثاني فهو أن الصعود الصاروخي لتيار الإسلام السياسي، وبخاصة منذ نهاية عقد السبعينيات دمر بذاته الأجندة الديمقراطية عندما حرّمها من الحيوية الخارقة لقطاع الشباب من المجتمع الذي استغرقته الإيديولوجيات والممارسات الدينية السياسية على حساب انكماش الاهتمام بالقيم ذات الصلة بنوعية الحياة السياسية والثقافية والاجتماعية. وبتعبير آخر فإن الحركة الإسلامية قدّمت أولويات معكوسة، ولكنها كانت متوافقة مع الظروف النفسية والسياسية وربما الاقتصادية والاجتماعية للعقود الثلاثة الأخيرة.

وهناك ما يعزّز هذا التفسير، فالنضال الديمقراطي في الشهور الأخيرة أفاد كثيراً من مناخ الاسترخاء النسبي في العلاقة بين الحركة الإسلامية، وبخاصة حركة الإخوان المسلمين من ناحية، والحركة الديمقراطية ممثلة في كفاية والأحزاب والحركات الديمقراطية

والإصلاحية الأخرى من ناحية أخرى. ولن يكون هناك ما يعادل القيمة والتأثير السياسي لتحول حركة مثل حركة الإخوان المسلمين بعيداً عن الصورة الشمولية المغلقة للمجتمع إلى تبني صورة ديمقراطية منفتحة ومعتدلة.

٣ - المنصات السياسية

ويدلنا هذا الواقع على حقل التفسير السليم لأزمة الديمقراطية، أو في الواقع أزمة السياسة بوجه عام. فالمجتمع المصري يبدو خارج السياسة، لأن البنية الأساسية للفعل السياسي تمّ تدميرها بصورة تامة تقريباً.

وتركّز معظم الدراسات السياسية في مصر على الجانب التشريعي، وتتوسّع في شرح القيود المفروضة على الممارسة السياسية أو على ممارسة أبسط حقوق الإنسان بما فيها حق التجمّع. ومن المؤكد أن ثمة فائضاً كبيراً في التشريعات التي تصدر الحريات والحقوق الأساسية أو تقيدها، وثمة بنية تشريعية للاستبداد تبدو كمخزن كبير للأسلحة السياسية، بعضها متقادم وينتمي إلى القرون الوسطى، وبعضها فائق الحداثة. وتحقق جميعها الغرض ذاته وهو قيام الدولة باغتصاب حق توليد السلطة من داخلها وبياراتها المنفردة من دون المرور بالمجتمع، وذلك بعد التأكد من نزع أسلحة هذا المجتمع جميعها تقريباً. وهذا هو المعنى الدقيق لمصطلح النظم «السلطوية».

إلا أن الجانب التشريعي لا يشكّل غير بعد واحد من الصورة. ولا شك في أن أهم نتائجه هو زرع ثقافة الخوف بقوة في السيكولوجيا العامة للمصريين، واستئصال فكرة المواطنة وحس امتلاك السلطة أو الأهلية الأصلية للسلطة من المجتمع نفسه.

ويمثل التدمير أو التتبيع الاقتصادي أو الإداري أو السياسي لمؤسسات الفعل الجماعي، أهم وأخطر جوانب تهميش المجتمع وإضعافه وإخراجه بالقوة من الفضاء السياسي. ويمكن القول بكل ثقة إن الدولة المصرية الحديثة قد نجحت بالفعل في تدمير وتتبيع أهم هذه المؤسسات، بما فيها مؤسسات المجتمع القروي. وتكاد تنفرد مصر بأن الدولة تحتفظ بحق فرض من تشاء من أبسط الموظفين العموميين في القرى. فيتولى جهاز الأمن تعيين العمدة ومشايخ الخضر بعد أن صادر حق انتخابهم شعبياً والذي مورس لفترة قصيرة في عقد الثمانينيات. أما في المدن، فالنقابات العمالية تعيش حياتها كلها تقريباً في كنف جهاز أمن الدولة. ويسيطر هذا الجهاز على جميع مستويات نشوء النقابات وعملها بدءاً من الاعتراض على ترشيح قيادات ما، وترشيح وضمان فوز من يراه هذا الجهاز من عملائه اليوميين. وحتى الأحزاب السياسية وقعت محاصرتها في مقارّها، وخضعت تماماً للصفقات التافهة نفسها التي فرضت بها الدولة سيطرتها التامة على البرلمان بمجلسيه.

وفي المدن والريف على السواء، تسيطر أجهزة الإدارة المحلية على الشروط المباشرة لحياة الناس. وعلى عكس النظم التوتاليتارية الأخرى ذات التوجهات الإيديولوجية، فإن

النظام السياسي في مصر لا يسمح بأي قدر من الحرية على المستوى المحلي، بل إن السيطرة على المستوى المحلي أكبر وأشد بكثير من السيطرة على شروط الحضور والفعل السياسي على المستوى المركزي، حيث تكاد السيطرة الأمنية والإدارية على شروط الحياة اليومية في الأقاليم أو على مستوى القرى والمدن الصغيرة تكون مطلقة. ولذلك اهتم نظام مبارك بحشد نظام الإدارة المحلية بضباط الجيش والشرطة المحالين على التقاعد. ولا يكاد يكون هناك حي مدني واحد لا يرأسه ضابط سابق. وتتيح السيطرة البيروقراطية والعسكرية على أبسط مستويات الحياة القاعدية في مصر لا سيطرة سياسية حقيقية فحسب، بل سيطرة شديدة على مجال الأعمال والاقتصاد أيضاً، بما في ذلك الملكية المباشرة لأجهزة أمنية لقطاع أعمال كبير.

وفي سياق الدمار والتتبع لمؤسسات المجتمع يتفكك أيضاً النسيج الذي يربط القطاعات الأكثر حداثة، بل يتعرض المجتمع القروي نفسه لعملية تفكك واسعة للغاية. ولا تتوقف عملية التفكك هذه عند المستويات السياسية والإدارية للحياة، بل تمتد في الحقيقة إلى المستويات الاقتصادية الاجتماعية. فالتمايز الاجتماعي انطلق خلال العقود الثلاثة الأخيرة بصورة فوضوية إلى حد بعيد. وأدى مزيج من العوامل، وبخاصة الهجرة للعمل في الخارج، والفساد الكبير والصغير والتدخل بين الأمن والسياسة والتحول الواسع للرأسمالية في إنتاج خدمات أساسية في مجالات التعليم والصحة، بل الأمن إلى تصدّع كامل تقريباً للبنية التطبيقية والاجتماعية التقليدية. ويمكن القول إن هذا التصدّع اتخذ شكلاً رأسياً، ورتّب نوعاً من التضامنيات الرأسية، حيث تشكل شبكات المصالح السياسية والاقتصادية من عناصر تنتمي إلى مختلف طبقات المجتمع. وفي المقابل تصدّعت التضامنيات الأفقية التي تحدد الانتماء إلى طبقة أو فئة اجتماعية بسبب تسريع التمايزات بين قطاعات مختلفة داخلها نتيجة العوامل السابقة (هجرة - انتقال إلى اقتصاديات السوق - فساد - تحول القوى الأمنية إلى قوى اقتصادية ومؤثرة في مجال الاقتصاد، إلخ).

وقد أدّت هذه العوامل مجتمعة إلى إضعاف الرغبة والمصلحة في الفعل السياسي أو الاجتماعي الجماعي من ناحية، وحرمان الجماعات المختلفة من مؤسسات الفعل الجماعي المستقلة من ناحية أخرى.

خاتمة: نظرة إلى المستقبل

لقد حرمت الجماهير الشعبية في مصر - وهي التي نشير إليها عندما نتحدث عن الشارع - من فرصة التعبير المنظم عن ذاتها أو إنشاء حضور منظم في الفضاء السياسي. وتظلّ هذه الحقيقة جميع معادلات السياسة في مصر. فالصراع السياسي يدور بين أقلّيات أو بين نخب صغيرة يسيطر بعضها على جهاز الدولة، ويمارس بعضها الآخر وظائف المعارضة.

وتبدو المعارضة الديمقراطية والتقدمية معزولة نسبياً عن الجماهير الواسعة، وهو

أمر يحرم النضال الديمقراطي من طاقة فعل ضرورية للفوز في الصراع. ولكن حتى النخبة الأمنية – البيروقراطية تشعر بالعزلة نفسها، على الرغم مما تتمتع به من سلطات مطلقة.

ففي الانتخابات الرئاسية الحالية والتي تجري وفقاً لشروط هذه النخبة وتحت سيطرتها التامة، لا يتوقع أن يقترح أكثر من نسبة ضئيلة من المواطنين. وعندما يفوز الرئيس الحالي بدورة رئاسية إضافية، لن يكون قد حصل سوى على موافقة أقلية ضئيلة للغاية من المصريين. فلم يذهب إلى استفتاءات رئاسية في الماضي ما يزيد كثيراً عن ٢ – ٥ بالمئة من المصريين. وحتى لو تصورنا أن نسبة التصويت وصلت في الانتخابات الحالية إلى ١٠ بالمئة ممن يحق لهم الاقتراع، وأن ٨٠ بالمئة منهم أعطوا أصواتهم للرئيس مبارك، فلن يكون قد حصل على أكثر من ٦ بالمئة من أصوات المصريين.

ولا يعني ذلك أن الصراع يدور على قاعدة التكافؤ. فلا شك في أن المعارضة الديمقراطية باتت تملك المنصة الأخلاقية العليا، بينما تملك الأقلية الحاكمة السيطرة التامة على أجهزة القمع وأكبر آليات الإعلام. وكانت النخبة البيروقراطية الحاكمة قد درجت على توظيف دولابها القمعي والإعلامي والإيديولوجي من دون أي تحفظ. وقد وقع تغير مهم في هذه المعادلة مؤخراً عندما طرحت إدارة بوش مشروع الديمقراطية في الشرق الأوسط.

لم نتناول هذا المشروع في هذه الورقة نظراً إلى أن موضوعها هو النضال الشعبي، وتأثير هذا المتغير حديث ويخص الشهور القليلة الماضية. ولا يمكن القول من ناحية ثانية بأنه أحدث توقفاً في التوظيف القمعي المنفلت لجهاز الدولة. كل ما يمكن قوله هو أنه أحدث تقييداً نسبياً للفرصة القمعية الباطشة للدولة، وهو الأمر الذي مكّن مناضلين شجعاناً من الاستمرار في القيام بالتظاهر السياسي لعدة شهور متتابة من دون توقف، بينما كان يمكن للدولة في الماضي أن تلقي بهم في السجون لفترات طويلة، من دون نتائج تذكر.

ويمكننا أن نلخص الموقف الحالي في النقاط التالية:

١ – اضطرت الدولة إلى القيام بتنازلات كبيرة إلى حد ما في ما يتعلق ببعض الحقوق السياسية الديمقراطية. وفضلاً عن التحول إلى انتخابات رئاسية مباشرة وتعددية، التزمت الدولة بإلغاء العمل بقانون الطوارئ، واستحداث تعديلات دستورية أخرى تغير إلى حد ما العلاقة بين السلطتين التنفيذية والتشريعية، إضافة إلى تمثيل أقوى للمرأة وتشريع «أفضل» للإدارة المحلية.

٢ – ومن الممكن نظرياً في المستقبل القريب إجبار الدولة على التسليم بجمالية الإصلاح الدستوري، بما في ذلك وضع دستور جديد في البلاد. ويمثل ذلك مكسباً كبيراً على طريق الديمقراطية.

٣ - ومع ذلك فإن موازين القوى ما زالت مختلفة إلى حد كبير لصالح قوى التسلُّط البوليسي. ولا يتوقع أن يتم تخفيض الاعتماد على البوليس مقابل مزيد من الاعتماد على الكوادر والأجهزة السياسية للنظام نظراً إلى مدى الفساد الذي ألم بهذه الأجهزة. ومع ذلك من اللافت أن الدولة البوليسية بقيادة مبارك أظهرت قدراً كبيراً من الصلابة السياسية والصمود في وجه التحديات الداخلية والضغط الدولي بهدف الإبقاء على الجانب الأكبر من وسائل البطش القانونية والفعلية .

٤ - كما تجدر الإشارة إلى أن القوى الديمقراطية رغم إظهارها قدراً كبيراً من الحيوية لم تستطع أن تحدث بعد اختراقاً في الموقف الشعبي أو حتى في مجال العلاقة بين قواها المختلفة. والواقع أن إمكانية إنجاز هذا الاختراق ضئيلة للغاية. والأرجح أن الشعب سيبقى خارج الساحة السياسية حتى تتم عملية تاريخية كبرى تستعيد النسيج الاجتماعي أو تنسجه بخامات جديدة وفي ضوء صورة جديدة.

ولهذا السبب فإن مستقبل الديمقراطية في مصر يجب أن يتحرّر من نموذج «انتظار الثورة الشعبية»، وهو من دون شك نموذج آسر للمثقف، ولكنه لا يبدو مفيداً. فقد ظلّ المثقفون ينتظرون ثورة ديمقراطية، وأحياناً يتعمّدون المبالغة في تقدير سوء الأوضاع الاقتصادية والمعيشية للجماهير حتى يقربوا لأنفسهم لحظة الثورة أو الانفجار الشعبي (في انتظار غودو). وقد دخل على هذا النموذج متغيّرات كبرى، أهمها أن الانفجار الشعبي ليس بالضرورة ثورة ذات مضمون سياسي، وإنما قد يكون مجرد عاصفة احتجاجية؛ كما أن التيارات الإسلامية المتشددة والبعيدة عن المثل الديمقراطية كانت أكثر استعداداً وقدرة على «توجيه» هذه العواصف لمصلحتها. وأخيراً - وهو الأكثر أهمية - فإن تلك الهبات أو العواصف الشعبية لم تحدث، وقد لا تحدث في الأمد القريب.

البديل لهذا النموذج هو معركة شجاعة ومتواصلة تخوضها نخبة مثقفة راغبة في الاضطلاع بمسؤولية الاشتباك في معركة متواصلة من أجل الديمقراطية، ومن أجل توجهات جديدة تعيد بناء مجتمع تمّ تخريبه بصورة منهجية وعشوائية في الوقت نفسه. ويقوم هذا النموذج على إدراك حقيقة أن التدمير الذي طال المجتمع يحصر الصراع الاجتماعي والسياسي بين أقلية نخبية بطبيعتها، وأن المرحلة الحالية تقيد إمكانية القيام بعملية إبادة سياسية أو بدنية للمناضلين، وهو ما يسمح بمعركة «فكرية» وسياسية متواصلة يتمّ من خلالها - وعبر فسحة من الزمن - نداء فعاليات كامنّة في الفضاء المشترك بين الدولة والمجتمع (الأحزاب، النقابات، الجمعيات الأهلية، الشخصيات العامة، الخ) لحسم الصراع لمصلحة نموذج فكري دون آخر. ومن هذا المنظور فإن الصراع سيدور، وقد يحسم على المستويين الأخلاقي والفكري السياسي، وليس على مستوى القوة .

ولهذا السبب يتوقّف مسار النضال الشعبي من أجل الديمقراطية في مصر على أربعة عوامل كبرى:

١ - **العامل الأول** هو العلاقة بين حركة الإخوان المسلمين والتيار الإسلامي بوجه عام، والقوى التقدمية والديمقراطية بكل تياراتها. ومن المتوقع أن تحدث اصطفايات جديدة تتجاوز الخط التقليدي الفاصل بين «الديني و«العلماني»، وربما يتبلور حول اختيارات محدّدة في المستوى الرمزي وفي التوجهات والاختيارات الاقتصادية والسياسية (بما فيها السياسة الخارجية). وبإيجاز، فإنه لا بد من تسوية الصراع بين التيار الديمقراطي التقدمي من ناحية، والتيار الرئيسي في الحركة الإسلامية من ناحية أخرى، حتى يصير من الممكن تجاوز الدولة البوليسية وإنهاؤها.

٢ - **يتعلّق العامل الثاني** بمدى استمرار تماسك التحالف الحاكم. وهناك بالتأكيد خلافات وتناقضات كبيرة، ولكنها ليست في الوقت الحالي نشطة بسبب غياب البديل. ومن المعتقد أن نضوج الصراع السياسي وتبلور الاختيارات الفكرية سيكون أمراً كافياً لدفع التحالف الراهن نحو التصدّع، من خلال استقطاب القطاعات الأكثر تعلقاً بالعلم والمعرفة والاستقامة القانونية والأخلاقية.

٣ - **العامل الثالث** هو الموقف الشعبي. إن استبعادنا لأرجحية وقوع ثورات ديمقراطية شعبية لا يعني إطلاقاً التواطؤ لإبعاد الشعب عن العملية السياسية أو الصراع حول مصير الوطن، بل يجب أن يحثنا بقدر أكبر على الالتقاء بالفعاليات الشعبية على كل المستويات بغض النظر عن درجة نضوجها. وهناك فعاليات قديمة وأخرى مستجدة ويجب أن نكسبها لمصلحة النضال الديمقراطي .

٤ - أما **العامل الرابع** والأخير فهو الموقف الدولي والأمريكي تحديداً. ويحتاج هذا العامل لمعالجة مستقلة نظراً الى تعقيده الشديد. كل ما يمكن قوله هنا هو أن نلفت النظر الى الحاجة إلى مدخل جديد يستجيب أكثر لمتغيرات السياسة الوطنية والإقليمية والدولية. فلم نعد أمام تناقض واحد أصيل أو رئيسي، وإنما مصفوفة من التناقضات التي تتحرّك في مختلف الاتجاهات. ومن هنا فإن الموقف القومي والديمقراطي لم يعد بوسعه اتخاذ موقف بسيط من العامل الدولي، يكفي أن المدخل لهذا الموقف يجب أن يكون وطنياً وقومياً، من دون أن يتنازل أبداً عن الحلم الديمقراطي ■